



الدكتور سيف قزامل.. في حوار مع "الاقتصاد الإسلامي"

البنوك الإسلامية ضرورة اقتصادية فرضت نفسها عالمياً

لا تزال جماهير المسلمين في كل مكان تلتمس حكم الشرع في كثير من المعاملات والتصرفات الاقتصادية، ولا يزال الأثرياء أو القادرون عموماً في حاجة ماسة إلى من يوجههم إلى مجالات الخير والعمل الخيري والإنساني التي تعود عليهم (شخصياً) وعلى أموالهم واستثماراتهم، وعلى مجتمعاتهم بالخير والبركة.. فالسباق الخيري بين المسلمين يجب أن يشهد خاصة في ظل التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والصحية لجائحة كورونا على العالم أجمع، وعلى كل بلاد ومجتمعات المسلمين على وجه الخصوص.

لذلك، تظل العودة لعلماء الشريعة الإسلامية ضرورة في هذا الوقت أكثر من أي وقت آخر. فهم يملكون من الرؤية الشرعية الصحيحة ما يمكنهم من توجيه أصحاب الثروات والقدرات المادية والجماهير المسلمة عموماً إلى ما ينفعهم في دينهم، ويجلب لهم الخير والبركة في أموالهم، ويوفر للفقراء وأصحاب الحاجات الغطاء التكافلي المثالي ليعيشوا مع أسرهم في أمان وكرامة.

وحوارنا هذا العدد مع أحد علماء الشريعة الإسلامية المتميزين، المشهود له بالاعتدال والوسطية التي اكتسب منها في كليات الشريعة بالأزهر الشريف، وله عطاؤه المتميز في نشر تعاليم شريعتنا الغراء بمنهجها الوسطي بين الباحثين والدراسين من أبناء العالم الإسلامي الذين يقصدون الأزهر للتعرف على منهج الإسلام المعتدل.

إنه الدكتور سيف رجب قزامل، أستاذ الشريعة الإسلامية والعميد الأسبق لكلية الشريعة والقانون بالأزهر الشريف، الذي رحب بـ«الاقتصاد الإسلامي» وخصص لها بعضاً من وقته الثمين للإجابة على أسئلتها على النحو الآتي..

حاوره في القاهرة: بسبوني الحلواني

دعوة شرعية

■ هناك دعوات من بعض العلماء لحث القادرين على التبرع بنفقات حج أو عمرة التطوع لصالح الفقراء، خاصة وأن الذين تضرروا من جائحة كورونا في البلاد الإسلامية كثيرون، كيف تنظرون إلى هذه الدعوة؟

● الدعوة إلى حث الراغبين في أداء الحج نافلة، أو أداء العمرة نافلة، إلى تقديم نفقات حجهم وعمرتهم التطوعية أو النافلة للفقراء وأصحاب الحاجات، وخاصة في ظل تداعيات جائحة كورونا، وتأثيرها على حياة المسلمين الاقتصادية والاجتماعية في كثير من بلاد العالم، هي في حقيقة الأمر (دعوة شرعية)، فهذا المطلب مشروع، بعد أن رأينا كثرة المتضررين في البلاد الإسلامية، والحج - كما نعرف - لم يفرض إلا مرة واحدة لمن استطاع إليه سبيلاً، والعمرة كذلك - على القول بفرضيتها على رأي بعض الفقهاء - ورسولنا صلى الله عليه وسلم لم يحج إلا مرة واحدة، وقد اعتمر صلوات الله وسلامه عليه عدة مرات، ولا شك أنه مع التسليم بمشروعية تكرار الحج، وتكرار العمرة، وأنهما يفيان الذنوب كما ينفي الكير خبث الحديد (كما في السنة الشريفة)، وأن نفقات الحج والعمرة من أفضل النفقات، والله سبحانه وتعالى يعطي الثواب الجزيل على هذا السعي لبيته الحرام، وأداء النسك تطوعاً.

غير أن من بيتني فضل الله سبحانه وتعالى لهذا السعي، وكان صادقاً مع نفسه، ومهموماً بجيرانه، وحال الفقراء والمساكين في ناحيته، ومشكلات تأخير



التبرع بنفقات حج النافلة لمتضرري كورونا من أفضل القربات



الزواج والعنوسة وغيرها، يمكنه أن يخرج قدر حجة النافلة أو عمرة التطوع للفقراء والمساكين واليتامي، وغير ذلك من أوجه الخير، إذ إن إدخال السرور على المسلم من أفضل الأعمال، وكذا فك الكرب عن المكروبين.. ومن الأحاديث النبوية في ذلك ما رواه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى اللَّهِ أَنْفَعُهُم لِلنَّاسِ، وَأَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سُرُورٌ تُدْخِلُهُ عَلَى مُسْلِمٍ، تَكْشِفُ عَنْهُ كُرْبَةً، أَوْ تَقْضِي عَنْهُ دَيْنًا، أَوْ تَطْرُدُ عَنْهُ جُوعًا، وَلَئِنْ أَمْشَيْتَ مَعَ أَخٍ فِي حَاجَةٍ؛ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ اعْتَكَفَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ - يَعْنِي مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ - شَهْرًا، وَمَنْ كَظَمَ غَيْظَهُ وَلَوْ شَاءَ أَنْ يُمَضِّيَهُ أَمْضَاهُ؛ مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رِضًا، وَمَنْ مَشَى مَعَ أَخِيهِ فِي حَاجَةٍ حَتَّى يَقْضِيَهَا لَهُ؛ ثَبَّتَ اللَّهُ قَدَمَيْهِ يَوْمَ تَزُولُ الْأَقْدَامُ» أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦٠٢٦).

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به» أخرجه البزار كما في «مجمع الزوائد» للهيثمي (١٧٠/٨)،

والطبراني (٢٥٩/١) (٧٥٤)، قال الألباني: صحيح، صحيح الجامع، ٥٥٠٥. فهذه الأحاديث، فضلاً عن الآيات الكريمة التي تحث على التعاون بين المسلمين على البر والتقوى، لا على الإثم والعدوان؛ ترجح القول والفتوى؛ بأن إنفاق المال الذي ينفق في حج التطوع للفقراء أولى من حج التطوع، لأن منفعة متعددة للآخرين، وبذا يكون مريدو حج التطوع، أو عمرة التطوع قد جبر حاجة لأخيه الفقير أو المسكين، أو فض حاجة ليتيم، أو فك كربة لمكروب، وأخذ ثواب الحج إن شاء الله.

واجب مؤسسات التكافل والاغاثة

■ مع استمرار التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لوباء كورونا على الدول الإسلامية.. ما واجب مؤسسات التكافل والاغاثة في العالم الإسلامي لرعاية الفئات الفقيرة المتضررة من الجائحة؟

● العالم كله أمام جائحة لها تداعياتها الكثيرة على حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية، والخسائر كثيرة وغير مسبوقة على اقتصادات العالم.. ونظراً لشدّة الخسائر، وتأثيرها على حياة عامة الناس، وخاصة الفقراء ومحدودي الدخل، فيجب على مؤسسات التكافل والاغاثة في العالم الإسلامي أن تضاعف جهودها لتقديم الدعم للجهات والفئات المتضررة، خاصة وأنها تعلم العناصر المستحقة للعون والمساعدة، كما ناشد أثرياء المسلمين في كل مكان، أن يهبوا لمساعدة هؤلاء الذين تأثروا كثيراً من تداعيات هذا الوباء. ◀

تدخل الدولة لرعاية الفقراء

■ هل يجوز للدولة الإسلامية شرعاً إجبار الأغنياء على رعاية الفقراء في أوقات الأزمات والشدائد؟

● نعم يجوز للدولة الإسلامية إجبار الأغنياء على رعاية الفقراء، في أوقات الشدائد والأزمات، إذا لم يوجد في خزينتها العامة ما يفي بحقوق الفقراء، فالمال مال الله، والإنسان مستخلف عليه، والله سبحانه وتعالى يناشد القادرين مادياً أو الأغنياء بقوله سبحانه: (... وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) النور ٣٣، ورسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري: «بينما نحن في سفر مع النبي ﷺ إذ جاء رجل على راحلة له، قال: فجعل يصرف بصره يميناً وشمالاً، فقال رسول الله ﷺ: «من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له»، فذكر من أصناف المال ما ذكر، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل» (صحيح مسلم، ١٧٢٨)، وقال حديث صحيح.

بخلاء.. لن تفيدهم أموالهم

■ ما موقف الشرع من الأغنياء الذين يتقاعسون في مساعدة الفقراء وأصحاب الحاجات خاصة في تلك الظروف الصعبة التي يعيشها العالم في ظل وباء «كورونا»؟

● يجب علينا أن نوقظ همم هؤلاء الأغنياء الذين يبخلون بأموالهم على أصحاب الحاجات، ولا يخرجون زكاة أموالهم.

إن الزكاة حق للفقير والمسكين، فالغني لا ييمن بهذه الزكاة على الفقير، بل

”

يجوز للدولة إجبار الأغنياء

على إغاثة الفقراء في

أوقات الأزمات

“

المجالات مجال الاقتصاد، وأيضاً نظمت ما يتعلق بالجوائح أيضاً.. يقول الله تعالى: (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا) الأعراف ٣١، ألا يعد ذلك تنظيماً أساسياً للإنفاق في مجال الأكل والشرب؛ وهو من مجالات الإنفاق الأساسية؟، وقول الله تعالى: (والذين إذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) الفرقان ٦٧، ألا يعد ذلك من

مجالات الاقتصاد والتوسط في الإنفاق؟ وكذا بيان الحرام والحلال في المطاعم والمشروبات (باب الأطعمة والأشربة في السنة النبوية الشريفة) ألا يعد ذلك من مجالات الاقتصاد؟

أيضاً حق الزوجة في المهر والنفقة، والإنفاق على الأولاد من جانب الزوج والوالد.. ألا يعد ذلك من مجالات الاقتصاد؟

أيضاً تجهيز المجاهد بالمال والسلاح للدفاع عن الدولة وقت أن كان ذلك على المجاهد وليس من خزينة الدولة، ألا يعد ذلك من مجالات الاقتصاد؟

وفى سورة يوسف عليه السلام تفاصيل الجائحة التي عمت المنطقة - الدولة المصرية والشام عموماً - ألم يذكر القرآن الكريم الخطة الاقتصادية لعلاج الجائحة كما قصها القرآن في أحسن القصص؟

كيف تنهض الأمة؟

■ من وجهة نظركم.. ما أخطر ما يواجه مجتمعاتنا المعاصرة ويقف في طريق نهضتها وتقدمها وتحقيق آمال وتطلعات شعوبها؟

● أخطر ما يواجه مجتمعاتنا الإسلامية

الواجب على الغني أن يخرج الزكاة، وإذا لم يخرجها فإن حق الفقير قد بقي معلقاً بمال الغني، ومن ثم تعدم البركة في مال الغني مادام لم يخرج زكاته، وإذا مات هكذا يدخل تحت قول الله تعالى: (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم) التوبة ٣٤. ونحن ننأى بأغنيائنا أن يتقاعسوا عن أداء دورهم بعد أن حاق بالأمة الإسلامية والعالم هذا الوباء، وأصبح أغلب العمال بدون عمل، وليس لهم عائد آخر، أو مصدر تمويل آخر، ومن هنا يأتي الحديث الشريف الذي يحذر الأغنياء والقادرين عموماً من عدم سد حاجة الفقراء، والجيران منهم على وجه الخصوص.

شريعتنا نظمت حياتنا

■ الشريعة الإسلامية نظمت كل مجالات الحياة تنظيمياً دقيقاً، ورسمت للمسلم طريق الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية الآمنة وفق منهج معتدل ومتوازن.. فما عطاؤها في مجال الاقتصاد؟

● نعم.. الشريعة الإسلامية نظمت كل مجالات الحياة تنظيمياً دقيقاً، ومن هذه

عدالة الشريعة الإسلامية

■ لا يزال بعض المتقنين العرب المتشدقين بحقوق المرأة لا يكفون عن المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في الميراث، مت ويقولون لا حرج من الناحية الشرعية من تغيير بعض الأحكام الشرعية لتحقيق مصلحة للمجتمع..
بماذا تردون على هؤلاء؟

● للرد على كل من ينادي بحقوق المرأة ومساواتها بالرجل في الميراث، وكل من يزعمون أن الإسلام انتقص من حقوق المرأة، نقول: كل من يعرف الإسلام حق المعرفة يدرك جيداً أن الشريعة الإسلامية كرمت المرأة وأنصفتها، وكفلت كل حقوقها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، كما كفلت لها حرية التعبير عن إرادتها واتخاذ القرار الذي تراه في صالحها وخاصة فيما يتعلق بمستقبلها، فلا يجوز لأب أن يجبر ابنته على التخصص في علم لا تريده، ولا في الزواج من رجل لا تستريح إليه، كما لا يجوز له مصادرة أموالها وحرمانها من ثمره كضاحها.. وهذا أمر واضح في العديد من تشريعات الإسلام ومواقف الشريعة الإسلامية العادلة في مختلف قضايا الحياة.

وفيما يتعلق بأمر الميراث فقد خص الله تعالى الذكر في بعض الحالات بضعف الأنثى في الميراث، وليس ذلك لتقص في الأنثى، أو عدم مساواتها بالرجل في الأمور الإنسانية، بل لأن الشرع أوجب على الذكر واجبات أخرى لا تطالب بها المرأة (كدفع المهر للزوجة والإنفاق على الحياة الزوجية... الخ. <



الأزمات الاقتصادية لا تحدث

مع تطبيق منهج الإسلام

العادل



ماهرة في مختلف المجالات، ولذلك ينبغي وضع خطط دراسية وحوافز مجزية لكي يقبل أبنائنا وشبابنا على التعليم الفني باعتباره قاطرة النهضة الحقيقية في كل مجتمع، فمعظم بلادنا الإسلامية لا تحتاج إلى موظفين يجلسون على مكاتب، بل تحتاج إلى فنيين وصناع مهرة في مختلف المجالات.. وديننا يولي الصناعة اهتماماً كبيراً، وقد قص علينا القرآن الكريم أن نوحاً عليه السلام قام بصنع السفينة (واصنع الفلك بأعيننا ووحينا) هود٢٧، وداود عليه السلام صنع الدروع (وعلمناه صنعة لبوس لكم لتحصنكم...) الأنبياء٨٠.

أيضاً عباقرة الحضارة الإسلامية تقدموا في كل العلوم والمعارف، وتركوا تراثاً علمياً ضخماً ينبغي أن ينير الطريق أمام الباحثين الجدد في كل بلاد المسلمين. ومعنى هذا أنه ينبغي أن نسير على نهج علماء الأمة وصناع حضارتها، وأن يكون لنا بصمات واضحة في الصناعة، فالأمة لديها كل عناصر الإنتاج الصناعي الجيد والذي تتفوق به على الآخرين، ولا ينقصنا إلا العزيمة والهمة والرغبة في المنافسة والتفوق على الآخرين.

المعاصرة ويقف في طريق نهضتها وتقدمها أمور كثيرة منها:

١- التقاعس عن السعى الجاد في تلقي العلم وتعليمه، فالأمة الإسلامية ينبغي أن تسعى إلى تحصيل العلوم الحديثة في كل المجالات، بحيث يكون طعامها من خيرات أرضها، التي هي شاسعة والحمد لله، وبها أنهار وبحيرات، ومناخ يسمح بزراعة كل ما تحتاج إليه لإطعام شعوبها من خيرات الله الكثيرة والمتنوعة، وما يساعدها على التقدم في كل الصناعات، فبلاد المسلمين غنية بكل الثروات والمعادن، ولذلك هي محط أطماع كل القوى المتربصة بها.

وكل ما تتطلع إليه شعوب الأمة الإسلامية أن تنتج ما تحتاج إليه من طعام وشراب، وما تحتاج إليه لتيسير الحياة، وما تحتاج إليه للدفاع عن النفس والأرض والعرض، فأسلحة الدول الإسلامية يجب أن تكون من صنع أيدي المسلمين، حتى يتم ترشيد استخدام هذه الأسلحة ولا تكون الدول الإسلامية محط أطماع تجار السلاح في العالم، والذين يسعون إلى الوقعة بين المسلمين لكي يروجوا لأسلحتهم الفتاكة.

ونحن كلنا ثقة في قدرات علماء المسلمين الذين كانوا ولا يزالون وراء تقدم الغرب في مختلف المجالات، فالغرب يتقدم وينتج بعقول وأيدي وخبرات علماء المسلمين، ثم نستورد نحن منه ما نحتاج إليه.

٢- عدم الاهتمام بالتعليم الفني في كل البلاد الإسلامية، فجل اهتمام المسلمين - إلا فيما ندر - بالتعليم النظري الذي يخرج موظفين ومنظرين ولا يخرج فنيين وخبراء وأيدي عاملة

ولو نظرنا إلى شتى مناحي الحياة لوجدنا المسؤولية مشتركة بين الزوجين ومتساوية.

الإسلام والمشكلات الاقتصادية

■ كيف تنظرون إلى المشكلات والأزمات الاقتصادية التي تعيشها بعض الأقطار الإسلامية الآن رغم ما في هذه البلاد من ثروات وإمكانات اقتصادية كثيرة؟

● الأزمات الاقتصادية التي توجد في بعض الدول الإسلامية بالرغم من وجود ثروات وإمكانات اقتصادية متنوعة بها ترجع إلى عدم التعامل الصحيح فيما يتعلق بتوظيف هذه الموارد واستثمار تلك الثروات، ولذلك علينا أن نأخذ بالعلم ونحترم التخصص، والعالم الإسلامي به علماء وخبراء كبار في الاقتصاد والتجارة.. أيضاً علماء السياسة الشرعية في الجانب المالي وضعوا لنا أسساً طيبة في استثمار المال أخذاً بما في القرآن الكريم والسنة الشريفة التي حفلت بالكثير من الأحاديث في أبواب الشركات، والبيع، والمعاملات المتنوعة عموماً.

ولو أخذنا بالمنهج الإسلامي في استثمار الأموال وفي ميادين الاقتصاد عموماً فلن تكون لدينا أزمة اقتصادية، حيث يوجد لدينا منهج واضح في استثمار المال، وعلى صناعات القرارات الاقتصادية أن يجربوا الحلول التي جاء بها الاقتصاد الإسلامي للتعامل مع كل المشكلات والأزمات، حيث يوجد لدينا البدائل المتاحة لتعاليق الاقتصاد في كل البلاد الإسلامية.. وقد رأينا الدقة في سورة يوسف عليه السلام كيف وضع الخطة التي أنقذت الانهيار

”

الأمّة دفعت ثمناً باهظاً

لخلافاتها التي أجّجها

أعداؤها ويجب أن تتوحد

لتستعيد قوتها

“

الاقتصادي في السنوات السبعة التي عمت المنطقة.

والأزمات الاقتصادية التي تعاني منها بعض الدول التي حباها الله بموارد اقتصادية جيدة، أظن أنها ترجع إلى عدم أخذها بالطرق السليمة لاستثمار المال كما وجهنا الإسلام من خلال منهجه الاقتصادي المتميز.. ومن هنا لا يصح القول بوجود أزمة أو مشكلة اقتصادية مع وجود منهج واضح ومتوازن ينظم الحياة الاقتصادية كما فعل الإسلام.

ثمن الخلافات والصراعات

■ المسلمون والعرب يدفعون ثمناً باهظاً لما أصابهم من فرقة وخلاف وصراع ومواجهات مسلحة.. كيف نعيد المسلمين إلى طريق الوحدة والقوة لمواجهة التحديات الحقيقية التي تواجههم؟

● هذا صحيح، ولكي نعيد المسلمين إلى طريق الوحدة والقوة، لا بد أن نكون صادقين مع أنفسنا، وأن نعمل بقول الله تعالى: (واعصموا بجيل الله جميعاً ولا تفرقوا) آل عمران ١٠٣، وأن نعمل كذلك بقول الله تعالى (إن هذه أممكم أمة

واحدة وأنا ربكم فاعبدون) الأنبياء ٩٢. فالقرآن الكريم يخاطب الأمة الإسلامية التي آمنت بالله رباً، وبمحمد صلى الله عليه وسلم رسولاً، وبالقرآن كتاباً نزل خاتماً للمناهج السماوية السابقة ومهيماً عليها، والناظر إلى حال الدول العربية على وجه الخصوص يرى أننا في حاجة ملحة إلى العمل بهذه الآيات، الناطقة التي تأمرنا بأن ننهد الخلافات، وحل مشكلاتنا بالوسائل السلمية، لا أن نتقاتل، وأن نتعارك، ونشتري السلاح بالمليارات، وأن نهدم منازلنا ومنشآتنا بأيدينا، وأن نسفك الدماء البريئة بغير حق.

مسؤولية العلماء والدعاة

■ ما دور دعاة الإسلام وخطباء المساجد في نشر المعاملات الإسلامية بين الجماهير ومطاردة المعاملات المالية المحرمة بعد أن شاعت بين البسطاء؟

● لا شك أن دور دعاة الإسلام وخطباء المساجد مهم في نشر المعاملات الإسلامية الصحيحة بين الجماهير، ومطاردة المعاملات المالية المحرمة، فالإنسان العامي ربما يجهل الحكم الصحيح للمعاملة، وهنا يعالج الدعاة الأمر برفق، وهذا الدور مهم للإعلام أيضاً؛ إضافة إلى الدعاة والخطباء، حيث إن الدعاة والخطباء أقرب إلى الناس ويسهل عليهم أن يظهروا الحكم الصحيح في المعاملة، وأن يراعوا عدم التعصب لرأي معين، وما عليه الفتوى في المؤسسات الإفتائية المعتمدة في بلادهم، فهذه الجهات لا تفتي في المسألة إلا بعد بحث المسألة

بحثاً دقيقاً. والإنسان قد يكون طبيباً، أو مهندساً، أو مدرساً، غير أنه لا يعلم الحكم الشرعي في مسألة معينة، وهنا يأتي دور عالم الدين أو الواعظ أو الإمام لتبيان حكم الشرع.

رسالة البنوك الإسلامية

■ كيف تنظرون إلى انتشار البنوك الإسلامية؟ وما نصيحتكم للقائمين عليها؟

● انتشار البنوك الإسلامية شيء طيب، وهو ترجمة عملية لمنهج الإسلام في المعاملات، وما فيه من صور متعددة ومتنوعة للتعامل العادل بين الناس، وتحقيق مصالحهم، بعيداً عن الظلم والاستغلال وإهدار الحقوق، والله تعالى يقول: (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ...) النساء ٢٩، وتطبيقاً لقول الله تعالى: (... وأحل الله البيع وحرم الربا) البقرة ٢٧٥.

فالإسلام حث على تنمية المال، واستثماره بكل الطرق المشروعة، ورسولنا صلى الله عليه وسلم عمل بالتجارة قبل البعثة، وبعث الرسول عليه الصلاة والسلام رسلاً إلى مكة، وهي بلد تجاري، إذ كانت تُعد حلقتين تجاريتين كل عام؛ إحداهما للشام، والثانية لليمن، وهاجر صلى الله عليه وسلم إلى يثرب (المدينة المنورة) وهي بلد تجارية أيضاً، حيث كان بها سوق لليهود، والمعاملات قائمة بين أهلها وبين المناطق القريبة والبعيدة عنها.. فجاء الشرع الحنيف وبين ما يحل وما يحرم من معاملات، وقد كان شائعاً بين الناس أشكالاً من البيوع لا يقرها



دور مهم لدعاة الإسلام في

نشر المعاملات الإسلامية

الصحيحة بين الجماهير



الشرع، فجاء الشرع وبين كل ما يتعلق بأركان البيع وصحته، بحيث يكون البائع مختاراً مُميزاً عاقلاً رشيداً، وأن يكون محل العقد مشروعاً معلوماً علماً تاماً نافياً للجهاالة... إلى آخره.

فالبنوك ينبغي أن يكون قوام تعاملها ما جاء في القرآن الكريم والسنة الشريفة، حتى ينتقل المال بين الناس في ثوب الإسلام الصحيح ليحقق أهدافه في الحياة، ويبارك الله فيه للمتعاملين، والمؤسسات الإسلامية التي قامت باستثمار هذا المال الذي تلقته من المودعين ينبغي أن تحرص على تعاليم الإسلام الواضحة في المعاملات والاستثمار، وأن تسعى إلى تنمية أموال المودعين بما يحقق لهم أهدافهم في ظل الالتزام بتعاليم الإسلام، فالمال وتنميته مقصد مهم من مقاصد الشريعة، والبنوك تقوم بجانب مهم من جوانب حفظ المال لأصحابه وتنميته وتحويله للآخرين، لتحقيق المنفعة العامة للمجتمع، وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية الآن ضرورة اقتصادية وعملها طيب مادامت تراعي الضوابط الشرعية للمعاملات والاستثمار.

مواجهة السفه الاستهلاكي

■ السفه الاستهلاكي يمثل أكبر مشكلة اقتصادية في عالمنا العربي.. ماذا قدم الإسلام لمواجهة هذه المشكلة؟

● نعم السفه الاستهلاكي عند بعض المسلمين يمثل مشكلة اقتصادية وخاصة في عالمنا العربي، وهذا ناتج عن عدم التوعية بالمنهج الإسلامي في هذا الخصوص، ولذلك ينبغي نشر منهج الإسلام المعتدل في الإنفاق من خلال كل وسائل التوجيه الديني.. ومن المعلوم أن الشرع الإسلامي لم يحرم الإنسان من التمتع بملذات الحياة من طعام وشراب ومركب وزينة إلى آخره، إنما نهاه عن مجاوزة الحد أو صرف الشيء في غير وجهته المشروعة، يقول الله تعالى: (يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين. قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) الأعراف ٣١-٣٢، وجاء في الآيات من أوصاف عباد الرحمن قوله تعالى: (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً) الفرقان ٦٧، وذم الله تعالى المبذرين حيث يقول تعالى: (إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً) الاسراء ٢٧.

وهنا يعظم دور الدعاة في دعوة هؤلاء المبذرين والمسرفين في النفقات لكي يعودوا إلى رشدهم فإن الله سألهم عن المال من أين اكتسبوه وفيما أنفقوه، كما بينت السنة الشريفة. ❀